تدشين برنامج التوظيف الريفي

وزير التخطيط : التنمية المستدامة المرتكز الرئيسي لزيادة فرص العمل في المناطق الريفية

كتب / محمد راجح

أكد وزير التخطيط والتعاون الدولي أن التنمية المستدامة تعتبر المرتكز الأساسي لزيادة فرص العمل وخصوصا في المناطق الريفية.

وأشار الدكتور السعدي في ورشة العمل الخاصة بتدشين برنامج التوظيف الريفي والتي نظمها صندوق الفرص الاقتصادية بالتعاون مع وزارة النفط والثروات المعدنية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية "ايفاد" إلى أهمية تضافر الجهود وتقوية الشراكة المجتمعية في إطار برامج فاعلة ومؤثرة لتعزيز فرص التشغيل ومكافحة الفقر والبطالة .

وشدد على أهمية مثل هذه البرنامج في زيادة فرص العمل في الأوضاع الراهنة التي تمر بها اليمن داعياً إلى عمل لجنة رقابية وإعلامية لمخرجات هذه الورشة ليعرف الناس مدى الاستفادة من هذه المشاريع وسير عملها على الواقع.

وتحدث حول أهمية المشروعات الصغيرة والأعمال الحرفية والمهنية لخلق مجتمع منتج وتحسين مستويات العيش للمجتمعات والأسر الفقيرة في المناطق الريفية ذات الكثافة السكانية .

وتمثل البطالة بشكل عام وفي المناطق الريفية باعتبارها تجمعات سكانية كبيرة ، تحدياً تنموياً يتطلب توفير فرص عمل مناسبة في المقام الأول وهذا يفوق قدرات اليمن بوضعها الاقتصادي الحالي الأمر الذي يجعل مسألة مجابهة هذه التحديات مرتبطا بتنفيذ خطط فاعلة وواسعة ودقيقة .

ويؤكد خبراء أن اليمن تمتلك قوة بشرية مثالية وهذه ليست معضلة بالمعنى الاقتصادي لأن الموارد البشرية

في أي بلد تعتبر ثروة قومية عالية النفع لكنها تحتاج فقط لخطط تجعل الإنسان قادرا على رفع طاقته الإنتاجية وطرق تفكيره في الأساس ثم المهارات وخلق البيئة المنافسة القائمة على الاستفادة من الآخرين وتوظيفهم لحالة الإنتاج.

مؤكدين أن الحلول قصيرة المدى لمواجهة هذا التحدي الجسيم ،ينبغي أن تكون واقعية ، مبتكرة وفعالة من شأنها المساهمة في تخفيف الفقر وتطوير الأداء وإجراء عملية هيكلة إدارية واسعة لانتشال البطالة.

وشددت ممثلة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) في اليمن الدكتورة فتحية بهران على أهمية برنامج التوظيف الريفي ليكون تنمية حيوية للتخفيف من الفقر وتعزيز الأمن الغذائي وتحسين سبل المعيشة للفقراء الريفيين ، حيث يتمحور هدفه الإنمائي خلق فرص عمل دائمة ومتنوعة للفقراء الريفيين.

وأكدت الدكتورة بهران أهمية بلورة فهم موسع ومشترك حول مضمون البرنامج وأهدافه واستراتيجيته ونهجة وآليات عمله لخلق اجماع على أهميته وضمان مختلف أشكال الدعم والتعاون والتنسيق الضرورية لنجاحه بين جميع العاملين والمهتمين والمنتفعين .

واشارت الى ان صندوق "الايفاد" ينفذ في اليمن خمسة مشاريع بتكلفة 180 مليون دولار تتمثل في برنامج التوظيف الريفي وبرنامج الزراعة المطرية والثروة الحيوانية ، وبرنامج الاستثمار السمكي ، و برنامج الفرص الاقتصادية ، و الموارد المجتمعية والتي من المخطط لها أن تستمر حتى عام 2017م.

وأكد وكيل وزارة النفط لقطاع المعادن الدكتور يحيي الاعجم أن الثروات الطبيعية وانتشارها في مختلف محافظات الجمهورية احد العوامل التي ستساعد على نجاح مثل هذه المشاريع التنموية ، والذي يمكن ان يسهم نجاحها في توفير فرص عمل وخلق تنمية مجتمعية مستدامة للشباب من مختلف الفئات العمرية في المناطق المستهدفة ، مما ينعكس بحسب الاعجم على التنمية المتكاملة للوطن ككل ، والتي ستكون نموذجا لبقية المناطق.

وأضاف الدكتور يحيي أن برنامج التوظيف الريفي سيسهم في تحسين الوضع الاقتصادي للأسرة الريفية الفقيرة ، عن طريق خلق فرص عمل مستدامة ومتنوعة للعاطلين عن العمل في المجتمعات الريفية، حيث سيتم دعم البرنامج من خلال مكون تطوير سلسلة القيمة للأحجار الطبيعية وترشيد التكاليف المالية وتطوير كفاءة المحاجر الطبيعية ،وعمليات التجهيز باستخدام التكنولوجيا والمعدات المتطورة.

وأكد استعداد وزارة النفط وهيئة المساحة والجيولوجية والثروات المعدنية لتسهيل أعمال المشروع وتقديم الدعم لإنجاحه من خلال إقامة وحدة تنفيذية للمشروع في هيئة المساحة سيكون له اثر كبير في تسهيل العمل والمساهمة في سرعة تنفيذ الأعمال المقبلة الحقلية والمكتبية.

من جانبه تحدث المدير التنفيذي لصندوق الفرص الاقتصادية فوزي التوي بشكل تفصيلي عن برنامج التوظيف الريفي وسعيه لتقوية الشراكة بين القطاعين الخاص والعام وتعزيز التعاون بينهما وبين فئات المستهدفين من خلال إجراء وتنفيذ حزمة من الأنشطة المخططة على طول سلسلة الإنتاج ابتداء من المجتمعات وانتهاء بالأسواق المحلية والإقليمية والدولية.

وبحسب التوي فان صندوق الفرص الاقتصادية سيساهم من خلال ما يخطط له تحت هذا البرنامج للمجتمعات الفقيرة المعتمدة على الأحجار الطبيعية والمنسوجات المحلية حيث سيقوم بتقديم التدريب المعرفي والحرفي لاستبدال الطرق التقليدية بطرق أكثر حداثة ، وسيقوم بتشجيع المؤسسات المالية والمستثمرين للوصول الى تلك الفئات المجتمعية.

وتطرق الى اهمية مثل هذه البرامج في مكافحة الفقر الذي يعد مشكلتنا الرئيسية في اليمن في ظل التنامي الواضح للسكان بالتوازي مع تفاقم البطالة وعدم قدرة الاقتصاد الوطني في الوصول بوضعيته الراهنة في معالجة هذه المشاكل المعيشية المتفاقمة .

واستعرض المشاركون في الورشة آلية تنفيذ برنامج التوظيف الريفي وسبل تنفيذ مكوناته المتمثلة في تطوير سلسلة القيمة للأحجار الطبيعية والمنسوجات ، وتمويل الاستثمار، وتحسين سوق العمل الريفي ، بالإضافة الى السياسات والشراكات المجتمعية في هذا الخصوص .

الإعفاءات حين تتحول إلى بؤرة للفساد

د/ عبدالعزيز الصبري

> صعقت أمس وأنا اقرأ خبرا مثيراً تناولته عدد من وسائل الإعلام الالكترونية يتضمن سعي بعض الجهات الحكومية إلى تمديد الإعفاءات الضريبية لعدد من المشاريع الاستثمارية في الوقت الذي تعاني موازنة الدولة من عجز مالي كبير!

قلت في نفسي هل لدى من يستميت في إقرار مشروع كهذا عقل ؟ كيف لمسؤول أياً كان موقعه أن يعمل على ضياع موارد لخزينة الدولة التي هي في مسيس الحاجة للمال لتغطية رواتب الموظفين التي باتت تقترب من التريليون ريال في العام؟

حقيقة لا أدري هل سعي بعض المسئولين لجمع المال من أصحاب رؤوس الأموال أهم من خزينة دولة صارت شبه خاوية؟

لا أجد تعليقاً على هذا الكلام سوى بوصف من يسعون لتمديد الاعفاءات الضريبية بـ" الخبل الاقتصادي" !

يا حضرات الوزراء يا دولة رئيس الوزراء أنتم تعرفون أكثر منا حاجة الموازنة للموارد،وتعرفون حق المعرفة أن الدول المانحة لم تف بالتزاماتها وتعرفون أن رؤوس الأموال في بلادنا لا يدفعون الضريبة المستحقة ،فهل ستغامرون في مناقشة تبديد موارد مؤكدة قد تسد قليلاً من العجز؟ أيهما أفضل مد اليد لقريب أو صديق يردها خائبة؟ أم استغلال موارد ذاتية مضمونة؟

أتمنى أن لا تتحول الإعفاءات إلى بؤر فساد جديدة وأن لا تقع الحكومة في الفخ فدول العالم الكبرى تواجه زيادة النفقات برفع الضرائب بينما يستميت بعض مسئولي الدول النامية كما هو الحال في بلادنا على هدر الموارد وتكبيد الدولة خسائر كبيرة تصل إلى مئات المليارات سنوياً.

الوضع المالي والاقتصادي لا يحتمل المزيد من الإعفاءات وأتمنى أن تفكر الحكومة في هذا الأمر جيداً ودراسة آثاره وأضراره على المدى القريب والبعيد . اللهم هل بلغت اللهم فاشهد.

رحب بانضمام اليمن لمنظمة التجارة العالمية

القطاع الخاص يدعو الحكومة إلى التوقف عن إصدار قوانين تفرض جبايات إضافية على القطاع التجاري والصناعي

أحمد الطيار

أبدى القطاع الخاص اليمني ترحيبه بانضمام اليمن لمنظمة التجارة العالمية والتي تم التوقيع على محاضرها في بالي بإندونيسيا أمس وسط مطالبة للحكومة بأن تتوقف عن إصدار لوائح وقوانين جديدة لا تتمشى وخطط الانضمام على ارض الواقع خصوصا تلك التي تؤدي لفرض جبايات ورسوم إضافية على القطاع التجاري والصناعي والخدمي في اليمن.

وقال مدير عام الشئون القانونية بالغرفة التجارية الصناعية أن الانضمام لمنظمة التجارة العالمية ليس بالأمر السلبي لكن المخاطر على الاقتصادي اليمني لاتزال كبيرة خصوصا وأن إجراءات تأهيلية للإلحاق بالاقتصادية الدولية والمنافسة للسلع الأخرى لم تتحقق.

واعتبر أن الحكومة أصدرت في الآونة الأخيرة وتعتزم إصدار لوائح وقوانين مثيرة للجدل تفرض جبايات ورسوم إضافية على القطاع التجاري والصناعي في اليمن من جهة ومن جهة أخرى تعرقل الانضمام فعليا لمنظمة التجارة مثل اللائحة التنفيذية لقانون الحجر النباتي ،ومشروعي قانون العمل الجديد وقانون النظافة والتشجير وإعادة مكاتب النقل البري للعمل وازدواجية التحصيل للرسوم والخدمات في المحافظات والموانئ.

ويقول إن هذه الرسوم والجبايات غير القانونية ستؤدي إلى ارتفاع سعر السلعة في السوق وفرض إجراءات إضافية معمولة من جهات أخرى كما في قضية الحجر النباتي التي تقوم بعملها المواصفات والمقاييس أصلا .

ويعتبر اقتصاديون أن هناك ازدواجية تحصيل الرسوم في اليمن وخصوصا رسوم النظافة والتشجير فالتاجر اليمني يدفع هذه الرسوم على بضائعه في الميناء وبعد أن تصل البضائع إلى نقاط المحافظات الواقع فيها تسلم مرة أخرى لتلك المحافظة مما يؤدي إلى ازدواجية متزايدة في الدفع وهذا مخالف للدستور اليمني والقانون .

ويؤكد خبراء اقتصاد وقانون أن المشاكل التي تظهر هنا وهناك في تصرفات وأعمال الحكومة ذات الطابع الإجرائي يغلب عليها الارتجال وتؤكد مدى المعاناة التي تكتنفها نتيجة قلة الخبرة وضغوطات التدخلات الخارجية لإملاء بعض الاشتراطات الاقتصادية والسياسية ،فالحكومة السابقة كانت

ذات خبرة وكفاءة لكن مستوى النزاهة لديها لم يكن كبيرا .

وفي المقابل قال الخبير الاقتصادي محمد الجبري إن السوق اليمنية تعتبر سوقا مفتوحا، بالأصل، وبالتالي كان يفترض على المفاوض اليمني أن يعمل على إيجاد حماية معينة، لحماية بعض المحاصيل النقدية التي يتميز بها اليمن،و أنه وبدون هذه الحماية فإن اليمن لن تستفيد من المزايا التي يوفرها انضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية،وستكون الخسائر أكثر.

مشيرا إلى أن انضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية سيفتح أمام اليمن أسواقا ومزايا جديدة في حال كان لديها صادرات، لكن في ظل الوضع الحالي فإن السوق اليمني سيزداد انكشافاً، خصوصا وأنه غير قادر على المنافسة.

ويرى القطاع الخاص اليمني أن الانضمام أمر حتمي فأي اقتصاد من اقتصاديات العالم في ظل انفتاح الأسواق لا يستطيع أن يظل منغلقا على نفسه، ولكن على المعنيين أن يستفيدوا من انضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية، وذلك من خلال تصدير المنتجات اليمنية إلى أسواق جديدة،ومن خلال إيجاد حماية لبعض المنتجات المحلية، حيث والسوق اليمنية مفتوحة منذ فترة طويلة وبالتالي فإن التأثيرات السلبية ستكون غير كبيرة.

كما أن تخفيض التعرفة الجمركية، لن يؤثر كثيرا على إيرادات الدولة، وعلى أسعار السلع المستوردة لأن ما يتم تحصيله من الرسوم الجمركية أقل من 20% مما يفترض أن يتم تحصيله.

داعين الحكومة أن تعمل على وضع سياسات تعزز من القدرة التنافسية للصناعات المحلية، حيث أن هناك منتجات ستكون قادرة على المنافسة، فيما لن تتمكن بعض المنتجات من المنافسة.

التأثير على المنتجات المحلية :

حسب الخبير الجبري فإن انضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية سيؤدي إلى تحييد دور الحكومة في التدخل في الاقتصاد، ورفع الدعم عن بعض القطاعات الإنتاجية، ومن أهمها القطاع الزراعي، الذي يعاني من انخفاض الإنتاجية، وبالتالي فإن هذا سيؤثر سلبا على إنتاجية القطاع الزراعي.

حيث هناك مشكلات كثيرة سيؤدي إليها انضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية،ومن أهمها أن الشركات الأجنبية سيصبح لها وجود قوي واستثمارات كبيرة في البلد، في حال تحسن الوضع الأمني والسياسي، مؤكدا بأنه هذا سينعكس سلبا على الشركات المحلية الصغيرة، التي لن تستطيع المنافسة، وربما تجبر على الخروج من السوق جراء منافسة الشركات الأجنبية لها.

كما أن الحكومة لم تقم خلال السنوات الماضية بتأهيل اقتصادها والقطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعية، بمتطلبات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، كما جرى في بعض الدول المتقدمة، التي قامت بتأهيل القطاعات الزراعية والصناعية، حيث قدمت الولايات المتحدة الأميركية – على سبيل المثال- 50 مليار دولار عام 2000م كدعم للقطاع الزراعي، ولتحسين جودة المنتجات الزراعية كي تستطيع المنافسة في الأسواق الدولية.

كما أن المنتجات الزراعية والصناعية اليمنية لن تستطيع الدخول إلى الأسواق الدولية،لأنها غير،وأن كثيرا من المنتجات اليمنية غير مطابقة للمواصفات العالمية، جراء عدم التزام الكثير من المنتجين بالمواصفات، أو لأن كثيرا من القوانين الخاصة بالمواصفات غير مفعلة.

انخفاض الأسعار :

أما على مستوى السوق المحلية، فأن المنتجين المحليين لن يستطيعوا منافسة المنتجات الخارجية، لكونها أكثر جودة، وتصل إلى المستهلك في السوق المحلية بسعر أقل، وهذا سيؤدي إلى إغراق الأسواق بالسلع والمنتجات الخارجية، وسيؤثر سلبا على الاقتصاد وعلى المنتجين المحليين.

كما أن تخفيض الجمارك سيؤدي إلى تنافس بين المنتجات المحلية والخارجية، ولكن الخوف هو من عدم قدرة المنتج المحلي على المنافسة، مؤكدا بأن الفوائد التي ستجنيها اليمن من انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية بحاجة إلى دراسة وأبحاث علمية لتقييم الآثار التي يترتب عليها الانضمام.

وفي نفس الوقت فأن المستهلك اليمني سيستفيد من خلال توفر الكثير من الخيارات أمامه -من السلع والخدمات- بأسعار أقل وجودة أعلى ولكن هذا سيكون على المدى القصير، ولن يستمر على المدى الطويل، كما أن التنافس سيزيد من ثقة المستهلك بالسلع، وسيحاصر الغش التجاري والتلاعب بالأسعار.

إن انضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية سيؤدي إلى كسر الاحتكار لبعض السلع، حيث سيوفر الانضمام فرصا للمنتجين والمصدرين اليمنيين للدخول في الأسواق الخارجية، كما أنه سيؤدي إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية في اليمن، وهذا بدوره سيؤدي إلى زيادة الدخل للعاملين، بسبب ارتفاع الطلب على الأيدي العاملة.

منوها إلى أن هناك مشكلات كثيرة قد تواجه المنتجين المحليين في الدخول للأسواق الخارجية، ومنها عدم توفر معلومات تسويقية، وعدم قيام القطاع الخاص بإنشاء مراكز متخصصة لتحليل الأسعار في الأسواق الخارجية، بالإضافة إلى صعوبات الشحن والنقل والتوزيع.

مناقشة آلية توسعة وتأهيل ميناء الحاويات بعدن

لندن / سبأ

التقى رئيس مؤسسة موانئ خليج عدن القبطان سامي سعيد فارع بالعاصمة البريطانية لندن، جوناثان تايلور ممثل الشركة البريطانية الاستشارية المكلفة من قبل اللجنة الوزارية بمراجعة الوثائق الخاصة بتمويل مشروع تطوير وتأهيل ميناء الحاويات بعدن من قبل شركة تشاينا هاربر الصينية.

وناقش اللقاء الذي عقد على هامش مشاركة وفد اليمن في أعمال الاجتماع السنوي للمنظمة البحرية الدولية (آي، إم، أو) في العاصمة البريطانية لندن عدداً من المواضيع المتعلقة بترتيبات البدء بالمشروع.

وأشار القبطان سامي فارع إلى أن تنفيذ المشروع سيمثل نقلة نوعية للعمل الملاحي في ميناء عدن التاريخي والقريب من خط الملاحة الدولية.. مبيناً أن المشروع يأتي في إطار الجهود التي تبذلها وزارة النقل للارتقاء بقطاعات النقل المختلفة البحرية والبرية والجوية.

وكان اليمن وقع منتصف نوفمبر الماضي في العاصمة الصينية بيجين على اتفاقية توسعة وتعميق محطة الحاويات بميناء عدن بين مؤسسة موانئ خليج عدن والشركة الصينية لهندسة الموانئ المحدودة، وذلك في اطار زيارة الأخ الرئيس عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية إلى جمهورية الصين الشعبية.

وينفذ المشروع بتكلفة 507 ملايين دولار ويشمل بناء رصيف إضافي في الجهة الغربية من رصيف ميناء كالتكس بطول ألف متر وعمق 18 متراً، فضلا عن تعميق وتوسعه القناه الملاحية الخارجية بطول 7400 متر وعرض 250 مترا وعمق 18 مترا إضافة الى القناة الملاحية الداخلية بطول 3800 متر وعرض 230 مترا وعمق 18 متر.

كما تنص الاتفاقية على تعميق وتوسعة حوض استدارة السفن وتركيب رافعات جسرية وقاطرات عملاقة ورافعة حاويات متنقلة لنقل الحاويات للمرحلة الأولى من الرصيف لرفع قدرة المناولة حتى مليون ونصف حاوية في العام بإضافة 500 ألف حاوية بالإضافة إلى ملحقات أخرى من ساحة خزن للحاويات ومرافق خدمية ومبان إدارية وورشة مركزية للصيانة العامة.